

## بيان

المفيدرالية السورية تدين وتستنكر التفجير المارهابي الذي استهدف المدنيين في كراج انطلاق المصاصات بمصياف في سورية

تلقت المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، ببالح القلق والداستنكار، المعلومات المؤلمة والمدانة، حول وقوع تفجير إرهابي بواسطة انتحاري قام بتفجير نفسه في كراج انطلاق باصات مصياف في مدينة حماة عند نقطة المتفتيش، بتاريخ 672017، مما ادى الى وقوع ضحايا - قتلى وجرحى - غالبيتهم العظمى من المدنيين السوريين ومن النساء والاطفال . ووفقا لمصادر اعلامية متطابقة، وفي حصيلة غير نهائية، فقد اسفر هذا التفجير المارهابي عن مقتل امرأتين وعسكري وإصابة 9مدنيين وعسكريين اثنين، بجروح متفاوتة، بينهم حالات حرجة

كما أسفر هذا التفجير الإرهابي عن إلحاق الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات الخاصة والعامة واحترق عدد من السيارات الخاصة وسيارات للنقل العمومي وباصات للنقل الداخلي وتدمير العديد من الأبنية والمحال والبسطات والاكشاك.

اسماء الضحايا القتلى الذين قضوا بالتفجير المارهابي:

1) نديمة عبدو أحمد، من قرية تل سكين "الساروت".

2) سوزان علي إبراهيم من قرية تل سكين "الساروت".

3) العسكري: بروسلي أحمد الأحمء؁ من قرية المشيحا-المصبورة.

اسماء المضحايا المجرى المذين قضوا بالمتفجير المارهابي:

1) سوسن قسوم

2) هاجر الممحمد

3) هوازم نصار

4) يوسف بدور

5) موسى المبكور

6) حسين يونس بدور

7) حسن يونس بدور

8) كرم كريج-

9) قصي خلف

10) ناصر سليمان

11) العسكري: بسام مصطفى تركه اني

12) العسكري: يوسف حسن العلي.

إننا في المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا والمتضررين، ونتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والاختفاء القسري أيا كانت مصادرها ومبرراتها. كما نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي لازمة السورية وإيقاف نزيف الدم والتدمير.

وإننا ندعو للعمل على:

1) الالتزام بإيقاف جميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.  
بالحل السياسي السلمي.

2) العمل الشعبي والحقوقى من كافة مكونات المجتمع السوري، وخصوصا في المناطق ذات الطبيعة السكانية المتنوعة، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف بحق بعض السكان الأصليين، والموقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس المسلم الأهلي والتعايش المشترك.

3) إلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، التي مورست بحق جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

4) تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

5) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان والنضال السلمي، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون ضمانات حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

إننا في المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ ننظر ببالح القلق والإدانة والداستنكار للتطورات الخطيرة والمرعبة الحاصلة في سورية، في ظل تواصل نذيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والداستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويناته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة الصراعات في سورية والتحكم فيها، بانته حالة من القلق الجدي على مصير سورية الجغرافيا والمجتمع، وبرز رهب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي، عبر إشعال فتن وحرروب طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتيت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة كهكذا حل، عبر توافقات دولية تتيح إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، ووضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

دمشق 77 2017

المهية الادارية للمفيدرالية السورية لحقوق الانسان

[www.flrsy.org](http://www.flrsy.org)

[info@flrsy.org](mailto:info@flrsy.org)